

دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

د/بوخرص عبد الحفيظ

د/زواق الحواس

جامعة المسيلة

Abstract :

The study attempts to shed light on the role of the tax subsidy given to the agricultural sector in Algeria and its contribution to the development of this sector on the one hand and the development of the contribution of the sector to the national economy on the other hand, based on the experience of the promotion and investment bodies established in Algeria.

الملخص :

تحاول الدراسة تسليط الضوء على دور الدعم الجبائي الممنوح للقطاع الفلاحي في الجزائر ومدى اسهامه في تطوير هذا القطاع من جهة، وتطوير مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. انطلاقا من تجربة هيئات ترقية الشغل والاستثمار التي تم إحداثها في الجزائر.

مقدمة:

إن من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن هو ضرورة ترقية الاستثمار الفلاحي لضمان تلبية حاجات السوق الوطنية من المنتجات الغذائية الأساسية، لذا حاولت انتهاج سياسة اقتصادية هادفة لجذب الاستثمارات نحو هذا القطاع بغية تسريع وتيرة نموه وتطوير منتجاته. وقد كان الدعم الجبائي أحد أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف.

1. الإشكالية: انطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: "ما دور

الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر".

2. الفرضيات: ستتم معالجة الإشكالية انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:

- يؤدي الدعم الجبائي دورا مؤثرا في ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- لم يسهم الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر؛

3. أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من أهمية ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي الذي يعد من أهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة والتي يمكنها تخليص الاقتصاد الجزائري من تبعيته للاقتصاديات العالمية في توفير الحاجيات الغذائية للمجتمع الجزائري محليا ومن ثم الاسهام في تحقيق الأمن الغذائي.

4. أهداف الدراسة: إن أبرز ما تهدف اليه الدراسة هو:

- إبراز قدرة الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- تقييم فعالية الدعم الفلاحي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر؛

5. منهج و أدوات الدراسة: لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات والبيانات المتوصل إليها من المصادر المختلفة.

6. هيكل الدراسة: ستتم معالجة الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- مفهوم الدعم الفلاحي وأهدافه؛
- نظام الجباية الفلاحية في الجزائر؛
- آليات الدعم الجبائي لترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر؛
- تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر؛
- تطور مساهمة الاستثمار الفلاحي في تطوير الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول: مفهوم الدعم الفلاحي وأهدافه.

عرف الدعم على أنه "مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول"¹

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية²

كما عرف الدعم الزراعي على أنه "مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أو من خلال إحدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي، حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية (كالقروض والمساعدات)، والتحويلات المالية المحتملة (كضمان القروض أو مسح الديون أو إعادة جدولتها)، والعائدات الحكومية المتنازل عنها (كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل)، والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، بالإضافة إلى كل التسهيلات والمساعدات الحكومية ذات الطبيعة العامة وغير الموجهة إلى منتجين معينين أو نشاط إنتاجي معين³.

2. الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي: يمكن إيجاز هذه الأهداف في⁴:

- تشجيع ريادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية؛
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول؛
- نقل وتوطين التقنيات الحديثة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية؛
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة؛

- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية.

المحور الثاني: النظام الجبائي للإيرادات الفلاحية في الجزائر: لقد ظل القطاع الزراعي خارج حسابات المشرع الضريبي الجزائري إلى غاية 1984 حيث تقرر إخضاع الإيرادات الفلاحية لضريبة تسمى "المساهمة الفلاحية الوحيدة" والتي تقطع بمعدل 4% من الدخل الصافي الذي يتجاوز 60.000 دج. وعلى الرغم من ضعف هذه الضريبة لم تكن تدفع من غالبية المزارعين فضلا عن عدم تطبيقها على الأراضي المستصلحة في السهوب والصحراء والمستغلة في إطار ملكية الأراضي الزراعية لسنة 1983⁵. لذا يمكن القول أن الإصلاح الضريبي الذي عرفته الجزائر في 1991 هو الذي أدخل القطاع الفلاحي كباقي القطاعات الأخرى ضمن دائرة الإخضاع الضريبي.

1. تعريف الإيرادات الفلاحية : تشمل الإيرادات الفلاحية في التشريع الجبائي الجزائري ما يلي⁶:

أ. أرباح الأنشطة الفلاحية: تشمل الأرباح الناتجة عن مشروعات استغلال الأملاك الريفية، بيع المنتجات الزراعية والغابية، و الأرباح الناتجة عن مشاريع استصلاح الأراضي ؛
 ب. أرباح أنشطة تربية الحيوانات: تتمثل في الأرباح الناتجة عن مشروعات استغلال حظائر تربية مختلف الحيوانات (المواشي، الدواجن، النحل، المحار، بلح البحر، الأرانب، واستغلال الفطريات في السرايب داخل باطن الأرض...). غير أنه بالنسبة لأرباح حظائر تربية الدواجن والأرانب لا تعتبر إيرادات فلاحية إلا إذا كانت تمارس بطريقة تقليدية، بينما تصنف الحظائر التي تعتمد على التفريخ و التسمين الصناعي ضمن فئة الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية (المهنية) وتخضع للضريبة تبعا للكيفيات الخاصة بهذه الأنشطة⁷.

2. كيفية خضوع الإيرادات الفلاحية للضريبة: يتحدد الوعاء الضريبي لمؤسسات القطاع الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات (الشركات والتعاونيات غير المعفاة من الضريبة) تبعا للنظام الحقيقي ضمن نفس الإجراءات المطبقة على الأنشطة التجارية، ما يعني أن الوعاء يتمثل في صافي الربح الناتج بعد خصم النفقات اللازمة لممارسة النشاط التي أجاز التشريع الضريبي خصمها من رقم الأعمال. لكن بالنسبة للإيرادات الناتجة عن أنشطة هذا القطاع الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي فقد حدد التشريع الضريبي طريقة تقديرها وفقا لطريقة النظام الجزافي القانوني بالكيفية التالية⁸:

أ. مداخل الأنشطة الفلاحية : يحدد الدخل الخاضع للضريبة على أساس صافي الربح الناتج⁹ عن استغلال الهكتار ليضرب بعد ذلك في المساحة المستغلة و بحسب طبيعة المزروعات، ويمكن اختصار ذلك في العلاقة التالية:

$$\text{الإيراد الخاضع} = (\text{التعريفية المتوسطة للهكتار} - \text{نفقات الهكتار}) \times \text{المساحة}$$

تحدد تعريفات ونفقات الهكتار من قبل لجنة ولائية¹⁰ تضم ممثل عن الإدارة الضريبية، ممثل عن الإدارة المكلفة بالفلاحة، وممثل عن غرفة الفلاحة. وتحدد التعريفات والنفقات من قبل هذه اللجنة لكل منطقة حسب قدراتها حسب الولاية أو البلدية أو مجموعة البلديات وتطبق التعريفات بعد مصادقة المدير العام للضرائب عليها بقرار يصدره قبل الفاتح من مارس من كل السنة بالنسبة للمداخل المحققة في السنة السابقة وإذا تعذر ذلك يتم تطبيق التعريفات المعمول بها، وتحدد معايير تصنيف المناطق عن طريق التنظيم¹¹.

ب. تربية المواشي : يحدد الدخل الخاضع على أساس القيمة التجارية المتوسطة لكل صنف من أصناف الحيوانات، والتي تحدد هي الأخرى من قبل اللجنة الولائية المذكورة سابقا، مع تطبيق تخفيض ب 60 %¹² و هو بمثابة تقدير جزافي للنفقات التي يحتاجها النشاط، و يمكن صياغة طريقة تحديد وعاء الضريبة في العلاقة التالية :

$$\text{الإيراد الخاضع} = (\text{القيمة التجارية المتوسطة} \times \text{رؤوس كل فصيلة}) - (\text{تخفيض 60 \%})$$

ج. تربية الدواجن والمحار وبلح البحر وتربية النحل واستغلال الفطريات: يحدد الدخل بالنسبة لأنشطة تربية الدواجن والمحار وبلح البحر ومنتجات استغلال الفطريات حسب العدد والكميات المحققة، أما بخصوص تربية النحل فيحدد الدخل حسب عدد خلايا النحل من خلال الفرق بين التعريفات والنفقات المحددة من قبل اللجنة الولائية المذكورة سابقا¹³.

لكن بغض النظر عن المزايا الضريبية التي يستفيد منها القطاع الفلاحي في الجزائر، يبقى الممارسين للأنشطة الفلاحية والذين يخضعون للضريبة بطريقة تقديرية تتطوي على الكثير من العيوب بحق الخزينة العمومية، في ظل عدم تحديد التشريع للمؤشرات والقرائن التي تعتمد عليها اللجنة الولائية في تقدير التعريفات والنفقات بالنسبة للأنشطة الزراعية والقيمة التجارية بالنسبة لتربية الحيوانات، وفي ظل الاعتقاد بأن الطريقة الجزافية تعني عدم تحديد السلطة التقديرية لأعضاء اللجنة السابقة أو لأعوان الإدارة الضريبية، وهذا

الاعتقاد الخاطئ قد يكون سببا للتعسف الضريبي الذي كثيرا ما تعاني منه المؤسسات، و قد يكون أيضا منفذا للتهرب الجبائي.

المحور الثالث: آليات الدعم الجبائي لترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

بهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي، أقر التشريع الضريبي الجزائري حزمة من الحوافز الضريبية لصالح هذه القطاع، توزعت بين تلك التي تضمنتها القوانين الضريبية العامة وتلك الممنوحة للاستثمارات المحدثة في اطار هيئات ترقية الاستثمار والشغل :
أولا. الدعم الجبائي لقطاع الفلاحة في الاطار الجبائي العام: حظيت المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي في اطار القوانين الضريبية العامة من حزمة من الحوافز الضريبية شملت مختلف الضرائب كما سنبرزه فيما يلي:

- 1- **الضريبة الجزافية الوحيدة :** تمنح المؤسسات الفلاحية الناشطة في ولايات اليزي، تندوف، أدرار، وتمنراست الخاضعة لهذه الضريبة تخفيضا قدره 50% من أرقام أعمالها؛
- 2- **الضريبة على الدخل الإجمالي :** تستفيد المؤسسات الخاضعة لهذه الضريبة من الإعفاءات التالية:¹⁴

➤ الإعفاء الدائم الكلي للمداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمور، والنشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛¹⁵

➤ الإعفاء الكلي لمداخيل الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا والمناطق الجبلية لمدة عشر (10) سنوات اعتبارا من تاريخ بداية النشاط.

➤ تحظى المؤسسات التي تنشط في ولايات اليزي، تندوف، أدرار، تمنراست. ولديها موطن جبائي في هذه الولايات وتقيم بها بصفة دائمة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، ويكون الإعفاء بصفة انتقالية ولمدة (05) سنوات، مع استبعاد المؤسسات الناشطة في قطاع المحروقات من هذا الإعفاء ماعدا نشاطات توزيع المنتجات البترولية والغازية وتوزيعها.

- 3- **الضريبة على أرباح الشركات:** شملت الإعفاءات بخصوص هذه الضريبة على ما يلي:¹⁶

➤ المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛¹⁷

- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة خصيصا مع شركائها؛
- التعاونيات الفلاحية للتمويل والشراء، والاتحادات المعتمدة من وزارة الفلاحة مع استثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء؛
- الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ، وبيع المنتجات الفلاحية، واتحاداتها المعتمدة من وزارة الفلاحة مع استثناء:
- المبيعات المحققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسستها الرئيسية؛
 - عمليات التحويل التي تخص المنتجات أو شبه المنتجات باستثناء تلك الموجهة لتغذية الإنسان والحيوانات أو يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة أو الصناعة؛
 - العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء والتي رخصت بها التعاونيات أو اضطرت لقبولها.¹⁸
- تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة بالنسبة للشركات التي تنشط وتقيم بصفة دائمة في ولايات اليزي، تندوف، تمنراست، وأدرار لمدة (05) سنوات.¹⁹ مع استبعاد الشركات العاملة في قطاع المحروقات من هذا التخفيض عدا نشاطات توزيع المنتجات البترولية والغازية وتوزيعها؛
- تخفيض قدره 20% لمدة (05) سنوات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة والمتواجدة في ولايات الجنوب المستفيدة من الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، مع استثناء المؤسسات البترولية من هذه الاستفادة؛
- تخفيض قدره 15% لمدة (05) سنوات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة والمتواجدة في ولايات الهضاب العليا المستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا مع استثناء المؤسسات العاملة في مجال المحروقات من هذه الاستفادة.
- 4- الرسم على القيمة المضافة: شمل الإعفاء من هذه الرسم ما يلي:
- الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر؛²⁰

➤ إقرار الإعفاء من هذا الرسم إلى غاية 31 ديسمبر 2018 بالنسبة لمبالغ الايجارات المسددة في اطار عقود القرض الايجاري المتعلقة بالمعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والمستعملة في:

- الفلاحة، وإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتجات الفلاحية؛
- السقي وتوفير المياه المستعملة بصورة حصرية في الفلاحة؛
- انجاز الملبئات الصغيرة الموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛
- زراعة الزيتون وإنتاج وتخزين زيت الزيتون؛
- تجديد أدوات الانتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية.

يتم حصر المعدات والتجهيزات المعنية بهذا الإعفاء بموجب قرار وزاري مشترك بين كل من وزراء المالية، الفلاحة والصناعة. وفي حالة التحويل الواضح للامتيازات الضريبية الممنوحة للفلاحين من أجل استغلال نشاطاتهم في المجالات غير التي منحوا لأجلها الامتياز، يفقدون الحق في الامتياز، ويطالبون بدفع الرسوم مع تطبيق زيادة بنسبة 100 %.

21

➤ الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والفوسفاتية البوتاسية، والأسمدة المركبة، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2014،²² بعد ما كان الأجل محددًا بـ 31 ديسمبر 2009.²³

5- في مجال الرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة : لا يطبق الرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة على الجرارات المخصصة حصريا للاستعمال الفلاحي ثانيا. الدعم الجبائي لقطاع الفلاحة في اطار هيئات ترقية الاستثمار والشغل: فضلا عن الحوافز الضريبية التي أقرتها القوانين الضريبية العامة بهدف ترقية الاستثمار الفلاحي، فإن هناك مجموعة من الحوافز الأخرى التي تحظى بها المشاريع الاستثمارية الفلاحية المحدثة في اطار هيئات ترقية الاستثمار والشغل(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تم إحداثها بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي اعتمد على الحافز الضريبي كأداة لترقية الاستثمار، لذا أقر مجموعة من الحوافز

الضريبية متبنيا خيار الإجازة الضريبية للمشاريع الاستثمارية خلال السنوات الأولى طبقا لنظامين هما:

1.1. النظام العام: يوفر هذا النظام مجموعة من الحوافز الضريبية تنوزع على مرحلتين الانجاز والاستغلال:²⁴

- أ. **مرحلة الانجاز:** تحدد مدة هذه المرحلة باتفاق مسبق، ويمكن لوكالة تطوير الاستثمار تمديدها، وتتمثل حوافز هذه المرحلة في إعفاء المشاريع الاستثمارية من:
 - الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة و/أو المقتناة محليا غير المستثناة من الاستفادة من الحوافز التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري؛
 - الحقوق الجمركية على السلع المستوردة غير المستثناة من الحوافز التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
 - حقوق تحويل الملكية لكل عمليات اقتناء الأملاك العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

ب. **مرحلة الاستغلال:** أضيفت حوافز هذه المرحلة بموجب الأمر 06-08 و تمثلت في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من سنة (01) إلى ثلاث (03) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الضريبية بناء على طلب المستثمر، قبل أن تراجع مدة الإعفاء بداية من 2014 وتحدد بثلاثة سنوات 2014²⁴، دُعمت لاحقا بإمكانية تمديدها من (03) إلى (05) سنوات للاستثمارات التي تسمح باستحداث أزيد من مائة (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط.²⁵ غير أن هذا الشرط لا يطبق على الاستثمارات التي تتجز في المناطق القابلة للاستفادة من الصندوقين الخاصين بتنمية الجنوب والهضاب العليا، والاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية.²⁶

2.1. النظام الاستثنائي: يطبق هذا النظام على الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني سيما المستخدمة للتكنولوجيا غير الملوثة للبيئة، الحامية للموارد الطبيعية، المقتصدة في الطاقة، والمفضية إلى تنمية مستدامة:

أ. **نظام المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:** تسفيد فيها المشاريع الاستثمارية من الحوافز الضريبية على مرحلتين هما:²⁷

➤ **مرحلة الانجاز:** تتمثل حوافز هذه المرحلة في:

- إعفاء عمليات اقتناء الأملاك العقارية التي تتم في إطار الاستثمار من حقوق تحويل الملكية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تطبيق حقوق التسجيل بالنسبة المخفضة (2) بالآلف للعقود التأسيسية للشركات وعقود الزيادات في رأس مالها؛
- إعفاء السلع والخدمات المستوردة و/أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة؛
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

كانت هذه الحوافز موضوع تعديل مس الفقرتين الأخيرتين حيث تم حصر الإعفاء كليا من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بالنسبة السلع والخدمات غير المستثناة من الحوافز فقط، كما تم إلغاء النسبة المخفضة لحقوق التسجيل المقدرة بـ(2) بالآلف لتسجل المعاملات مجانا.²⁸

➤ **مرحلة الاستغلال:** يستفيد المستثمر بعد معاينة المصالح الضريبية الانطلاق الفعلي لنشاطه من الحوافز التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، والرسم على النشاط المهني لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي. قبل أن تُكيف حوافز هذا القانون مع القانون العام للضرائب الذي ألغى ضريبة الدفع الجزافي نهائيا، و أعفى الأرباح الموزعة من قبل شركات الأموال على شركائها من الأشخاص المعنويين المقيمين من الضريبة؛²⁹
- الإعفاء من الضريبة العقارية على الملكيات المرتبطة بالمشروع الاستثماري لمدة (10) سنوات اعتبارا من تاريخ اقتنائها؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل، مصاريف الإشهار العقاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص عقود الامتياز المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز الاستثمار.

- منح حوافز إضافية من شأنها تحسين وتسهيل الاستثمار مثل ترحيل العجز و آجال الاستهلاك.

(ب)- الاستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني: تمنح هذه الاستثمارات مجموعة من الحوافز على مرحلتين هما:

➤ **مرحلة الانجاز:** تستفيد فيها المشاريع لمدة أقصاها (05) سنوات من إعفاء كلي من: الحقوق والرسوم والضرائب والاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الضريبي المطبقة على السلع والخدمات المستوردة و/أو المكتتاة من السوق المحلية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

- حقوق التسجيل المرتبطة بالعقود التأسيسية للشركات وعقود الرفع في رأسمالها، عمليات تحويل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج، وكذا الإشهار القانوني لها؛

- الضريبة العقارية على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

الملاحظ على هذه الحوافز هو ربط الإعفاءات المتعلقة بالعقارات بالجزء المستعمل منها في الإنتاج فقط، كما أن الاستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ليست معنية بالاستثناءات المتعلقة بالأنشطة والسلع المقصاة من الحوافز التي أقرها المرسوم 08-07.

➤ **مرحلة الاستغلال:** تمتد لفترة عشر (10) سنوات على الأكثر اعتبارا من الانطلاق الفعلي لنشاط المشروع الاستثماري، و يُعفى خلالها المشروع من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، وحقوق التسجيل ومصاريف الرسم الإشهاري وكذا العلاوات الخاصة بالأموال الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

مع تخويل المجلس الوطني للاستثمار صلاحية منح حوافز ضريبية إضافية تمس المرحلتين طبقا للتشريع المعمول به.

2. الهيئات الأخرى لترقية الاستثمار والشغل: تستفيد المشاريع الاستثمارية الفلاحية المحدثه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من جملة من الحوافز الضريبية على مرحلتين هما:³⁰

➤ **مرحلة الإنجاز :** تحظى فيها المشاريع بالحوافز التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند إنشاء أو شراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
 - الخضوع للمعدل المخفض 5% للحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات؛
- يمكن للمؤسسة الراغبة في توسيع نشاطها ابتداء من السنة الثالثة، الاستفادة مرة ثانية من كل الامتيازات المذكورة سابقا بعد تسديدها نسبة من ديونها و إثبات مردوديتها.
- **مرحلة الاستغلال:** تمنح فيها للمشاريع الحوافز التالية:
- الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات والبنائات الإضافية لمدة (03) سنوات يتم رفعها إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها وإلى (10) سنوات بموجب قانون المالية لسنة 2014 في المناطق المستفيدة من اعانة "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"؛
 - الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، لمدة (03) سنوات ترفع إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، وتمدد في الحالتين بسنتين (02) عند التزام المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محدودة، و قد رفع قانون المالية لسنة 2014 مدة الاعفاء الكلي إلى (10) سنوات في المناطق المستفيدة من اعانة "الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب"؛
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة (03) سنوات يتم رفعها إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها وإلى (10) سنوات بالنسبة للمناطق المستفيدة من اعانة "الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب".
- يمكن للمؤسسة الراغبة في توسيع نشاطها ابتداء من السنة الثالثة، الاستفادة مرة ثانية من كل الحوافز السابقة بعد تسديدها نسبة من ديونها و إثبات مردوديتها.
- استفادة المشاريع الاستثمارية بعد انتهاء فترة الحوافز المذكورة سابقا من تخفيض لمدة ثلاث سنوات في الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني بنسبة 70% بالنسبة للسنة الأولى، 50% بالنسبة للسنة الثانية، و 25% بالنسبة للسنة الثالثة؛³¹

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات المستعملة في الأنشطة الممارسة في المناطق المراد ترقيتها من (03) إلى (06) سنوات³² و إلى (10) سنوات بالنسبة للمناطق المستفيدة من إعانة الصندوق الخاص بتطوير الجنوب³³
- الإعفاء من الضريبة الجزائية الوحيدة لمدة (03) سنوات بداية من تاريخ الاستغلال، تمدد إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، و تمدد بسنتين آخرين عند تعهد المستثمر بتوظيف (03) مستخدمين على الأقل لفترة غير محدودة³⁴.

المحور الرابع: تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

بالنظر إلى المرحلة التي تمر بها الجزائر والطبيعة الريعية لاقتصادها، فإن القطاع الفلاحي يعد من القطاعات الإنتاجية التي تعد أساس إحداث التغييرات المطلوبة في هيكل الاقتصاد الجزائري لجعله قادرا على تسريع عملية التنمية الاقتصادية بعيدا عن التبعية لبرميل النفط. لذلك لا بد من الوقوف على تطور الاستثمار في القطاع في مختلف هيئات تنمية الاستثمار والشغل في ظل الدعم الجبائي الموجه له من خلال تحليل حصيلة الهيئات المختلفة:

أولا. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تبرز إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار الضعف الكبير في تدفق حجم الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل ما تظهره بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المصرح بإحداثها في إطار Andi للفترة 2002 – 2016.

قطاع النشاط		المشاريع		قيمة الاستثمارات (مليون دج)	
		العدد	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الفلاحة		1.316	2,06	222.790	1,74
البناء، الأشغال العمومية		11.389	17,85	1.310.896	10,24
الصناعة		11.256	17,64	7.411.469	57,90
الصحة		935	1,47	171.948	1,34
النقل		31.097	48,74	1.095.948	8,56
السياحة		1.018	1,60	974.396	7,61
الخدمات		6.786	10,64	1.169.895	9,14
التجارة		2	0,00	10.914	0,09
الاتصالات		5	0,00	432.578	3,38

المجموع	63.804	100	12.800.834	100
---------	--------	-----	------------	-----

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار في: www.andi.dz بتاريخ 20.09.2017.

تظهر معطيات الجدول أن القطاع الفلاحي لم تتجاوز حصته 2,06 % من عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بإحداثها في إطار هذه الوكالة كما أن قيمة استثمارات المشاريع الفلاحية لم تتجاوز نسبة 1,74 % من الحجم الكلي للاستثمارات. بينما استحوذ قطاع النقل على 48,74 % من عدد المشاريع ولم تتجاوز قيمة استثمارات هذا القطاع نسبة 8,56 % من إجمالي الاستثمارات.

ثانيا. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: بالرجوع إلى إحصائيات الوكالة منذ نشأتها، نجد أن المشاريع الاستثمارية المصرح بإحداثها في إطار هذه الوكالة توزعت بين القطاعات الاقتصادية كالتالي:

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المصرح بإحداثها في إطار في إطار Ansej للفترة 1996 – 2016.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		قيمة الاستثمارات	
	العدد	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الخدمات	105.754	28,7	338.511,31	29,27
نقل البضائع	56.530	15,4	145.557,15	12,58
نقل الأشخاص	18.985	5,2	46.624,69	4,03
النقل على البارد	13.385	3,6	33.760,56	2,92
الفلاحة	53.488	14,5	193.249,46	16,71
الصناعة التقليدية	42.621	11,6	109.526,1	9,47
الصناعة	24.547	6,7	111.185,15	9,61
المهن الحرة	9.456	2,6	22.214,71	1,92
البناء والأشغال العمومية	32.284	8,8	127.727,7	11,04
الصيانة	9.359	2,5	23.650,77	2,04
الصيد	1.127	0,3	7.467,97	0,64
الري	544	0,1	3.190,80	0,28
المجموع	367.980	100	1.156.666,45	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات نشرية م ص م رقم 30 لسنة 2017، ص 24.

شكلت المشاريع الاستثمارية في قطاع النقل نسبة تقارب الـ 25 % من عدد المشاريع و ما يقارب 20 % من قيمة الاستثمارات الكلية، أما قطاع الخدمات فشكلت مشاريعه نسبة

28,7% من عدد المشاريع وما يقارب 29,27% من حجم الاستثمارات. بينما لم تتجاوز حصة القطاع الفلاحي نسبة 14,5% من عدد المشاريع ونسبة 16,71% من قيمتها. لتأتي بعد ذلك قطاعات الصناعة التقليدية والبناء الأشغال العمومية ثم الصناعة تواليا. ما يؤكد محدودية دور الدعم الجبائي في توجيه الاستثمار إلى القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات الانتاجية لاسيما الصناعة على الرغم من أهميتهما في تطوير الاقتصاد الوطني، و في الوقت الذي تشكل فيه منتجات هذين القطاعين حصة مهمة من واردات الجزائر.

ثالثا. صندوق التأمين عن البطالة: بالرجوع إلى إحصائيات الصندوق منذ نشأته نجد أن المشاريع الاستثمارية توزعت بين القطاعات الاقتصادية كالتالي:

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الاستثمارية المحدثة في إطار cnac حسب قطاع النشاط للفترة 1998-2016.

قطاع النشاط	المشروعات الممولة		قيمة التمويل	
	العدد	النسبة(%)	المبلغ (دج)	النسبة(%)
الخدمات	30.111	21,70	106.551,9	23,69
الفلاحة	17.513	12,62	68.610,87	15,25
الصناعة التقليدية	11.886	8,57	37.029,45	8,23
الصناعة	10.740	7,74	47.963,17	10,66
النقل	58.035	41,84	147.210,81	32,73
بناء و أشغال عمومية	8.080	5,82	32.164,07	7,15
الصيانة	795	0,57	2.249,56	0,50
المهن الحرة	831	0,60	2.970,57	0,66
الصيد	404	0,29	2.784,59	0,62
الري	321	0,23	2.261,61	0,50
المجموع	138.716	100	449.796,6	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات نشرية م ص م رقم 30 لسنة 2017 ، ص 25.

تجاوزت نسبة المشاريع الاستثمارية في قطاع النقل نسبة المشاريع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغت 41,84% من حيث العدد و 32,73% من قيمة الاستثمارات الكلية، ثم قطاع الخدمات بنسبة 21% من عدد المشاريع و 23.69% من قيمة الاستثمارات، مع الضعف الكبير للأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والفلاحة على أهميتهما للاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة، حيث لم يتجاوز نصيبهما من قيمة هذه المشاريع نسبتي 7% و 8.33% تواليا.

رابعا. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: توزعت المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة على القطاعات الاقتصادية التالية:

الجدول رقم(04):تطور عدد المشاريع المستفيدة من سلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبعا للقطاع للفترة 2005- 2016.

النسبة (%)	القيمة (دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع المستفيدة من سلف	البيان القطاع
13,69	6.681.431.162,81	14,18	111.351	الفلاحة
14,63	7.140.112.411,86	17,41	136.746	الصناعة التقليدية
1,49	726.155.444,45	0,38	2.971	التجارة
29,24	14.266.397.322,82	38,53	302.578	الصناعة المصغرة
30,27	14.772.297.657.04	20,88	164.013	الخدمات
0,17	85.455.795,04	0,10	774	الصيد
10,49	5.118.075.073,30	8,52	66.884	البناء والأشغال العمومية
100	48.789.924.867,33	100	785.317	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات الوكالة في: www.angem.dz - نشرة إحصائيات م ص م رقم 30 لسنة 2017، ص47.

نالت الصناعة المصغرة نسبة 38% من سلف الوكالة، ثم الخدمات 21%، فالصناعة التقليدية بنسبة 17% ثم الفلاحة بنسبة 14%.

إن ضعف انسياب الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات الانتاجية الأخرى يظهر قصور مختلف أشكال الدعم الجبائي في توجيه الاستثمارات إلى هذا القطاع المهم في تكوين القيمة المضافة وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع. ويعد نتيجة طبيعية لطريقة الدعم الجبائي المنتهجة في إطار الهيئات المختلفة التي اعتمدت العطلة الضريبية دون تمييز بين القطاعات الاقتصادية وفروعها، ما أدى إلى انسياب الاستثمارات نحو قطاعات النقل والخدمات وغيرهما من المشاريع سريعة دوران رأس المال، قليلة فترة الاسترداد، قليلة المخاطر، وسهلة التصفية. ومعروف أن تعميم الإعفاء الضريبي دون مراعاة الاختلاف بين طبيعة المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى:

- توجيه الاستثمارات خارج المشروعات الإنتاجية المحققة للتنمية الاقتصادية؛
 - تدفق رأس المال من القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات التجارية والخدمات والنقل.
- المحور الخامس: تطور مساهمة الاستثمار الفلاحي في تطوير الاقتصاد الجزائري.

أولاً. تطور أداء القطاع الفلاحي: في ظل الدعم الجبائي للقطاع الفلاحي في الجزائر سجل أداء هذا القطاع الوضعية التالية:

1. تطور الانتاج الزراعي: عرف الانتاج الزراعي في السنوات الأخيرة التطورات التالية:
الجدول رقم(05):تطور الانتاج الزراعي في الجزائر في الفترة 2008-2015.(المساحة:ألف هكتار - الانتاجية:كجم/الهكتار - الانتاج: ألف طن).

2015			2014			2013			متوسط الفترة 2008-2012			
الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	
3670.95	1400	2686.08	3435.23	1369	2509.02	4912.23	1820	2699.25	4075.78	154.0	2646.51	الحبوب
87	1027	85	94	1035	90.50	95.83	1128	84.99	67.98	905	75.09	البقوليات
423.74	-	408.69	277.97	-	385.79	406.36	-	350.45	279.34	-	303.74	البذور الزيتية
12469.33	24401	511.02	12297.73	24641	499.07	11866.41	23471	505.57	8394.28	199.48	420.80	الخضر
4323.11	20999.42	326.05	4205.10	20140.51	370.39	4231.63	19691.74	372.59	2990.15	-	-	الفواكه
990.38	15509.59	0.00	934.38	15090.93	0.00	848.20	14652.39	0.00	662.49	-	-	التمور
8.80	1951	4.51	8.71	1966	4.43	7.92	1956	4.05	7.51	1703	4.41	التبغ
-	-	384.50	-	-	426.78	-	-	364.88	-	-	229.04	الأعلاف الخضراء

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36، 2016.

تبرز معطيات الجدول أن انتاج القطاع الزراعي سجل تحسنا في بعض المنتجات مثل الخضر والفواكه وتراجعا في أخرى مثل الحبوب.

2.تطور نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي: عرفت هذه التطورات الوضعية التالية:

الجدول رقم (06):تطور الناتج الزراعي في الجزائر في الفترة 2010-2015.(الوحدة:مليون دولار امريكي).

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
166.894,00	213.343,00	209.415,56	207.821,72	199.416,64	161.734,4	الناتج المحلي الإجمالي
19.718,00	21.966,60	20.573,39	18.334,02	16.242,6	13.644,41	الناتج الزراعي الإجمالي
11,81	10,29	9,82	8,82	8,14	8,43	نسبة الناتج الزراعي من الناتج الإجمالي (%) .
4.176.21	5.454,36	5.468,20	5.542,65	5.431,18	4535,29	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
493,41	561,60	537,21	488,97	442,37	382,61	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات 33-36، للسنوات 2010-2016.

لقد عرفت نسبة الناتج الزراعي من الناتج الإجمالي تحسنا طيلة الفترة 2010-2014 وهو ما أدى إلى اتقاع متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج.

3. تطور الانتاج الحيواني: عرفت تطورات الانتاج الحيواني في الجزائر الكيفية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور الانتاج الحيواني في الجزائر في الفترة 2008-2015. (الأعداد: ألف رأس - الإنتاج ألف طن).

نسبة التطور 2015-2008	2015	2014	2013	متوسط 2008- 2012		
51	2149.55	2049.65	1909.46	1423.49	الأبقار	الأعداد
28.58	29111.77	27807.73	26572.98	22640.58	الأغنام	
19.34	5013.95	5129.84	4910.7	4201.36	الماز	
15.45	362.27	354.47	344.02	313.79	الجمال	
47.62	769.00	715.77	660.60	520.92	جملة اللحوم	الإنتاج
0.26	256.60	252.59	242.20	255.91	لحوم حمراء	
93.27	512.20	463.18	418.40	265.01	لحوم بيضاء	
46	3895.00	3648.55	3400.67	2667.95	الألبان	

52.56	335.00	303.03	299.35	219.58	البيض	
-	104.79	99.17	101.86	123.7	مصا	الأسماك
					يد	
-	1.31	2.41	2.19		مزارع	
	6.59	5.70	6.15	4.43	انتاج العسل	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36، 2016.

عرف الانتاج الحيواني تطورا متفاوتا بين المنتجات الحيوانية المختلفة لكن تبقى الألبان واللحوم البيضاء وبيض المائدة أكثر المنتجات تطورا:

- حيث تأتي الجزائر بالإضافة إلى السودان، مصر، المغرب، وسوريا في مقدمة الدول العربية المنتجة للألبان ومشتقاتها بنسبة من الانتاج العربي تمثل 14.9%، 22.7%، 20.4%، 9%، و 8.8% على التوالي³⁵.

- بلغ انتاج الوطن العربي من بيض المائدة في 2016 نحو 1.8 مليون طن تنتج منها الجزائر حوالي 18.6%، ومصر 16.8%، والمغرب 16%، والسعودية 13.1%³⁵.

ثانيا. تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني:

1. تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي: عرفت معدلات النمو الاقتصادي القطاعي في الجزائر الوضعية التالية:

الجدول رقم (08): تطور معدلات النمو الاقتصادي القطاعي في الجزائر حسب القطاع للفترة 2000-2016. (الوحدة: %)

	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	ب. وأ. عمومية	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية	المجموع
2000	- 4.6	4.0	1.9	6.4	7.6	2.1	100
2001	12.8	- 1.9	5.1	5.2	4.8	1.9	100
2002	- 1.2	3.9	4.7	10.3	6.8	3.9	100
2003	19.5	8.5	2.4	5.6	5.2	2.9	100
2004	5.4	3.0	2.8	9.4	6.4	2.3	100
2005	2.3	5.7	3.4	9.8	9.7	1.6	100
2006	8.1	- 3.0	3.5	13.0	6.4	3.2	100
2007	2.5	- 0.9	3.0	8.9	10.1	3.6	100
2008	- 3.8	- 3.2	6.2	8.7	8.6	6.4	100
2009	21.1	- 8.0	8.5	8.5	7.7	7.4	100
2010	4.9	- 2.2	3.4	8.9	7.3	5.7	100

2011	11.6	- 3.3	4.2	5.2	7.3	5.5	100
2012	7.2	- 3.4	5.1	8.2	6.4	4.1	100
2013	8.2	- 6.0	4.0	6.8	8.5	3.9	100
2014	2.5	- 0.6	4.0	6.8	8.1	4.4	100
2015	6.0	0.2	4.8	4.7	5.3	3.6	100
2016	1.8	7.7	3.8	5.0	2.9	1.5	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة 2000-2016. في: www.dgpp-mf.gov.dz

تظهر معطيات الجدول أن القطاع الفلاحي سجل نموا في القيمة المضافة بنسبة 1.8% في عام 2016 مقارنة بعام 2015 الذي عرف معدل نمو ب 6% مقارنة بعام 2014 حيث عرف معدل نمو 2.5% مقارنة بعام 2013.

يرجع هذا الأداء البطيء للقطاع الزراعي لاسيما في عام 2016 أساسا إلى الانخفاض الحاد في إنتاج الحبوب الذي سجل انخفاضا في الحجم بلغ 8.0% بعد نمو إيجابي بنسبة 9.5% في عام 2015 مقارنة بعام 2014. كما سجلت المحاصيل الزراعية من غير الحبوب نموا بنسبة 2.7% عام 2016، مقارنة ب 6.4 % في عام 2015، أما الإنتاج الحيواني فعرف زيادة بنسبة 1.7% في عام 2016، مقابل 5.6 % في عام 2015.³⁶

2- تطور مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الاقتصاد الوطني: عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في أبرز مؤشرات الاقتصاد الوطني الوضعية التالية:

الجدول رقم(09):تطور مساهمة القطاع الفلاحي في مؤشرات الاقتصاد الجزائري في

للفترة 2005-2016.(الوحدة: %)

السنوات	ن. المد لي الخام	القيمة المضافة الاجمالية	الصادرات			الواردات			التشغيل
			م. غذائية	ت. فلاحية	سلع استهلاكية	م. غذائية	ت. فلا حية	سلع استهلاكية	
2005	7,70	8,20	0,14	0,00	0,04	17,62	0,78	15,26	17,13
2006	7,50	8,00	0,13	0,00	0,08	17,71	0,45	14,03	18,15
2007	7,50	8,00	0,14	0,00	0,06	17,94	0,53	18,97	13,62
2008	6,40	7,00	0,15	0,00	0,04	19,79	0,44	16,20	13,68
2009	9,30	10,01	0,25	0,00	0,11	14,92	0,59	15,64	13,11
2010	8,40	9,00	0,56	0,00	0,05	14,97	0,78	14,42	11,66
2011	8,14	8,70	0,48	0,00	0,02	21,00	0,82	15,65	10,77
2012	8,97	9,50	0,43	0,00	0,02	17,91	0,65	19,84	9,00
2013	9,28	10,60	0,60	0,00	0,02	17,46	0,92	20,41	10,57
2014	9,8	11,10	0,51	0,00	0,02	18,87	1,13	17,63	8,78

2015	-	12,70	0,68	0,00	0,03	18,02	1,28	16,78	8,65
2016	-	13,30	1,13	0,00	0,06	17,60	1,07	17,71	7,80

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- نشرية الديوان الوطني للإحصاء رقم 640 / 2013 و رقم 609 / 2012 و رقم 786 / 2016 الخاصة بالحسابات الاقتصادية- معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة 2000-2016. في: www.dgpp-mf.gov.dz - وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، www.douane.gov.dz/ بتاريخ 18.03.2017.

إن ما يمكن إبرازه من ملاحظات على معطيات الجدول هي:

أ. تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام: مع التطور الذي عرفه الناتج المحلي الخام في الجزائر يبقى قطاع الفلاحة يساهم بنسبة ضعيفة في القيمة الإجمالية لهذا الناتج.

ب. تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين القيمة المضافة: لم تعرف مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة تغيرات مهمة وتكاد تكون ثابتة طيلة الفترة 2000-2016؛ ما يعني قصور الدعم الجبائي وغيره من أشكال الدعم الأخرى في توجيه الاستثمار نحو هذا القطاع بالشكل الذي يرفع من مساهمته في تكوين القيمة المضافة.

للإشارة فإن تركيبة كل من الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة في الجزائر غالبا ما تظهر سوء تخصيص الموارد الاستثمارية خارج قطاع المحروقات، وتكريس الأهمية النسبية للقطاعات التجارية والخدمية سيما قطاع النقل على حساب القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاعي الصناعة والزراعة، كونهما من الاستثمارات طويلة الأجل و ذات العائد المنخفض في بداية حياتها الإنتاجية.

ج. تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات: تظهر معطيات الجدول رقم (09) ضعف مساهمة الصادرات الفلاحية في الصادرات الجزائرية كغيره من القطاعات الانتاجية الأخرى، لتبقى صادرات المحروقات تشكل نسبة لا تقل عن 98% في المتوسط من الصادرات الجزائرية، وقد عرفت الصادرات الزراعية الوضعية التالية:

الجدول رقم (10): وضعية الصادرات الفلاحية في الفترة 2008-2015. (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الصادرات الكلية (01)	الصادرات الزراعية (02)	الصادرات الغذائية (03)	نسبة 02 إلى 01	نسبة 03 إلى 01
متوسط 2008-2012	56.851,91	353,62	215,61	0,62
			0,37	

2014	62.884,29	772,54	283,29	1,22	0,45
2015	37.951,39	795,54	192,44	2,09	0,50

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2016، ص 292.

د. تطور حصة القطاع الفلاحي من الواردات: تظهر معطيات الجدول استمرار الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي في تأمين الحاجات الغذائية الأساسية والضرورية للسوق المحلية، مثل ما تبرزه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (11): وضعية الواردات الفلاحية في الفترة 2008-2015. (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الواردات الكلية (01)	الواردات الزراعية (02)	الواردات الغذائية (03)	نسبة 02 إلى 01	نسبة 03 إلى 01
متوسط 2008-2012	42.231,93	8678,43	6.365,90	20,55
2014	58.274,09	19.409,38	7.157,72	33,30
2015	51.733,01	11.790,68	5.793,84	22,79

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36، 2016.

أما عن الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية فقد عرفت بنهاية 2015 الوضعية التالية:

الجدول رقم (12): الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر في نهاية 2015. (القيمة: مليون دولار أمريكي - الكمية: ألف طن).

البيان	الانتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح للاستهلاك الذاتي %	نسبة الاكتفاء
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
مجموع الحبوب	3760,95	3,14	0,88	1382,426	3523,76	1382,112	3522,89	17582,07	21,39
القمح والدقيق	2656,73	3,13	0,87	8504,88	2406,01	8501,75	2405,14	11158,48	23,81
الذرة	2,79	-	-	4417,61	876,13	4417,61	876,13	4420,41	0,06
الأرز	-	-	-	113,86	62,49	113,86	62,49	113,86	0,00

الشعير	1030,56	-	-	750,03	165,31	750,03	165,31	1780,58	57,88
البطاطس	4539,58	0,03	0,01	152,94	93,38	152,92	93,37	4692,49	96,74
البقوليات	87,39	0,00	0,00	228,24	239,45	228,24	239,45	315,64	27,69
الخضر	12469,33	3,55	5,49	30,75	29,51	27,20	24,02	12496,53	99,78
الفواكه	4323,11	28,52	34,59	440,64	326,32	412,12	291,73	4735,24	91,30
السكر (مكرر)	-	343,04	150,53	1782,17	717,49	1439,13	566,95	1439,13	0,00
الزيوتوالشحوم	1,90	0,87	1,04	802,26	612,57	801,40	611,53	803,30	0,24
مجموع اللحوم	769,00	1,82	0,24	69,02	260,45	67,20	260,22	836,20	91,96
لحوم حمراء	256,80	1,82	0,24	68,95	260,30	67,13	260,06	323,93	79,28
لحوم بيضاء	512,20	0,00	0,00	0,07	0,15	0,07	0,15	512,27	99,99
الأسماك	106,10	1,90	6,60	43,43	113,95	41,52	107,35	147,62	71,87
البيض	335,00	-	-	0,23	1,16	0,23	1,16	335,23	99,93
ألبان ومنتجاتها	3895,00	0,60	0,44	3373,15	1168,59	3372,56	1168,15	7267,56	53,59
المجموع			199,81	7086,63		6886,82			

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36، 2016.

تبرز معطيات الجدول التباين الكبير بين مجموعة من السلع الغذائية التي تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي منها نسبة 90% (البطاطس، الخضر، الفواكه، اللحوم البيضاء، البيض) ومجموعة من السلع التي حققت فيها الجزائر نسبة متوسطة من الاكتفاء الذاتي (الألبان

ومنتجاتها) ومجموعة من السلع تعرف اعتمادا كبيرا واحيانا شبه تام على الأسواق الخارجية(الأرز، السكر، الزيوت والشحوم).

هـ. تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل: عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الجزائر في التشغيل مقارنة بالقطاعات الأخرى الوضعية التالية:

الجدول رقم(13): كيفية توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2005-2016 (الوحدة: 1000 عامل)

[illegible]

SOURCE :- ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2015 ,N°726. – ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2017 , N°785.

تبرز معطيات الجدول أن قطاع الخدمات يساهم في توفير مناصب الشغل بنسبة تفوق ما تساهم به القطاعات الاقتصادية الأخرى مجتمعة، وتبقى مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة ضعيفة على الرغم من الحوافز الضريبية الممنوحة بهدف ترقية الاستثمار بهما، و

الرفع من مساهمتهما في توفير مناصب الشغل وتكوين القيمة المضافة وتحقيق النمو الاقتصادي.

الخاتمة: لقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي لعبته السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار الفلاحي في الجزائر انطلاقا من تجربة بعض الهيئات التي تم إحداثها في الجزائر بهدف ترقية الاستثمار والشغل، وقد انتهت إلى مجموعة من النتائج وقدمت مجموعة من المقترحات نلخصها في النقاط التالية:

1. النتائج: أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي:

- حظي القطاع الفلاحي في الجزائر بكثير من الدعم في المجال الجبائي إلى درجة اعتباره من القطاعات التي تبقى خارج دائرة الاختصاص الضريبي.

- عدم التنوع في أساليب الدعم الجبائي في إطار السياسة الضريبية المنتهجة في الجزائر قلص من فعاليتها في تطوير الاستثمار الفلاحي وغيره من القطاعات الانتاجية الأخرى.

- التركيز على الإجازة الضريبية كأداة رئيسية لتشجيع الاستثمار الفلاحي في إطار الهيئات المختلفة قلص من فعالية الدعم الفلاحي في توجيه الاستثمارات نحو هذا القطاع وغيره من القطاعات الانتاجية الأخرى على غرار الصناعة والسياحة. فسياسة تعميم الإجازة الضريبية على كل القطاعات الاقتصادية جعلت غالبية المشروعات الاستثمارية تتجه نحو القطاعات ذات العائد السريع والسيولة المرتفعة ودرجة المخاطرة المحدودة مثل النقل وباقي الخدمات، والتي هي في غنى عن الحوافز الضريبية من الأصل.

- الضعف المسجل في انسياب الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي في الهيئات المختلفة) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر) يبرز القصور المسجل في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ومن ثم ضعف مساهمتها في تطوير وتنويع الاقتصاد الجزائري(التشغيل، النمو الاقتصادي، القيمة المضافة...).

- من الطبيعي أن يكون واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر على هذا النحو، لأنه لا يمكن توقع انسياب الاستثمارات إلى هذا القطاع مع ما يعرفه من صعوبات بصورة أفضل على ما هو عليه إذا كان الدعم الجبائي الممنوح له لا يختلف في بعض الحالات عن الدعم الممنوح لقطاعات الخدمات وغيرها من المشاريع سريعة دوران رأس المال وذات المردودية الكبيرة في الأجل القصير.

- عرف القطاع الفلاحي في الجزائر بعض مؤشرات التحسن مست انتاج هذا القطاع مما ساعد في تدعيم الاكتفاء الذاتي في بعض منتجات هذا القطاع في الوقت الذي تبقى التبعية للأسواق الخارجية مستمرة بخصوص بعض منتجات هذا القطاع.

2.التوصيات: انطلاقا من النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- وضع سلم أوليات في مجال الدعم الجبائي بين القطاعات الاقتصادية من جهة وبين فروع القطاع الواحد من جهة أخرى حتى تكون الاستفادة من هذا الدعم تتوافق مع أهمية القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطنية وحاجته للدعم الجبائي تبعا للعقبات والصعوبات التي يعرفها؛
- العمل على تنويع أدوات الدعم الفلاحي بما يتناسب مع خصوصيات القطاع الفلاحي والعقبات التي تعترض تطويره؛
- يتوقف نجاح الدعم الجبائي في تنمية الاستثمار الفلاحي على توفر مناخ الاستثمار الجبائي المناسب والذي يتطلب إصلاحه الكثير من الجهود نظرا للثقل الكبير الذي يميز هذا المناخ مثل ما تبرزه التقارير المهمة بهذا المجال.

الهوامش:

¹ يوسف قات، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات 2000، ص3. مشار اليه في: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012، ص111.

² محمد علي محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، ص31. مشار اليه في: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012، ص 111

³ غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012، ص 112.

⁴ نفس المرجع، ص 112-113.

⁵ S.BADRAN, n.BOUKHARI, A.M.DJENANE, éléments d'analyse de prix de subvention et de la fiscalité sur l'agriculture en Algérie, CIHEAM, série B, études et recherches n.11, 1997.

⁶ Algérie, Ministre de finances, Direction Générale des Impôts, Code des impôts directs et taxes assimilées, 2017, Art 35.

⁷ Ibid, Art 12-7.

⁸ Algérie, Ministre de finances, Direction Générale des Impôts, Code des procédures fiscales, 2017, Art 07.

⁹ يتمثل الربح الصافي في الفرق بين التعريف المتوسطة للهكتار و نفقات استغلاله.

¹⁰ الجزائر، وزارة المالية، القانون 12/02 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، المادة 62 (ج ر 86 لسنة 2002).

¹¹ Code des impôts directs et taxes assimilées, op-cit, Art 10.

¹² Code des procédures fiscales, 2017, Art 10.

¹³ Ibid, Art 9.

¹⁴ Code des impôts directs et taxes assimilées, op-cit, Art 36.

¹⁵ الجزائر، وزارة المالية، القانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتضمن قانون المالية لسنة 2011، المادة 6.

¹⁶ Code des impôts directs et taxes assimilées, op-Cit, Art 138.

¹⁷ Loi 11/11 du 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011, Art 10.

¹⁸ يطبق هذا الإعفاء على العمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب و اتحاداتها مع الديوان الوطني للحبوب و المتعلقة بشراء أو بيع أو تحويل أو نقل الحبوب، و يطبق أيضا على العمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب مع تعاونيات أخرى للحبوب في إطار برامج يعدها الديوان أو يرخص بإعدادها.

¹⁹ الجزائر، وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2015، المادة 16.

²⁰ الجزائر، رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المادة 16.

²¹ نفس المرجع، المادتان 24، 25.

²² الجزائر، وزارة المالية، القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، المادة 31.

²³ الجزائر، رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 29.

²⁴ عدل الأمر 03-01 بموجب الأمر 08-06 المؤرخ في 15. 07. 2006 (ج ر 47 لسنة 2006).

²⁵ الجزائر، القانون رقم 08/13 المؤرخ في 30. 12. 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، المادة 58.

²⁶ الجزائر، الوزارة الأولى، المرسوم التنفيذي 13-207 المؤرخ في 5 جوان 2013 المحدد لشروط و كفاءات حساب و منح مزايا الاستغلال للاستثمارات بعنوان النظام العام للاستثمار، المادة 2. (ج ر رقم 30 لسنة 2013).

- حددت المادة 3 من المرسوم 13-207 على أن المقصود بانطلاق النشاط أو دخول الاستثمار مرحلة الاستغلال هو انتاج سلعة معدة للتسويق أو تقديم خدمة مفوترة بعد الاقتناء الجزئي أو الكلي للسلع و الخدمات الضرورية لممارسة النشاط المصرح به و غير المستثناة من المزايا.

- ²⁷ تحدد قائمة هذه الاستثمارات من قبل المجلس الوطني للاستثمار و تستفيد من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على النشاط المهني لمدة (05) سنوات دون اشتراط إحداث مناصب الشغل.
- ²⁸ الأمر 01-03، مرجع سابق، المادتان 10،11.
- ²⁹ الأمر 06-08 المؤرخ في 15.07.2006 المعدل للأمر 01-03. (ج ر 47 لسنة 2006).
- ³⁰ الأمر 06-08، مرجع سابق، المادة.
- ³¹ المراسيم التنفيذية و منشورات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في www.ansej.org.dz.
- ³² الجزائر، رئاسة الجمهورية، القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، المادة 13 .
- ³³ نفس المرجع، المادة 6.
- ³⁴ الجزائر، القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30.12.2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، المادة 10.
- ³⁵ قانون المالية لسنة 2015، مرجع سابق، المادة 14.
- ³⁶ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2016، ص 19.
- ³⁷ نفس المرجع، ص 21.
- ³⁸ Algérie, ons, Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, p 3-4.